**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم3**

**مقياس: الاقتصاد السياسي الدولي**

**نشأة الاقتصاد السياسي الدولي:**

كان أول ظهور لفكرة تتعلق بالاقتصاد السياسي الدولي في الشرق، وكان مصدر تلك الفكرة الحكومات الدينية السائدة في الشرق لذلك العهد وهي ما سمي بالثيوقراطية، وقد ظهر الاقتصاد في تلك الحكومات بمظهرين: الأول مظهر حماية الصنائع والفنون؛ وذلك بتحريمها على من لم يرثوها عن آبائهم، وحصرها في النسل خلفاً عن السلف من أكبر حرفة وهي حرفة الملكية إلى أصغر حرفة وهي الفلاحة. والمظهر الثاني تقسيم الأمة إلى فئات وفرق لا تتعدى فئة منها على صنائع وامتيازات فئة أخرى، وكان هذا في الهند ومصر ولا تزال آثاره موجودة بالهند باسم **كاست - Caste system**. وتُعد اليونان من تلى المشارقة في تواجد فكرة الاقتصاد وهذا ما ظهر مع الحكيم اليوناني **هسيود - Hesiod** مؤلف كتاب **الاعمال والأيام**.

ثم جاء **افلاطون** وألَّف كتاب الجمهورية وليس في هذا الكتاب فصل يتحدث عن الاقتصاد، إنَّما وردت فيه عبارة اقتصادية غايتها وُضِعَ الفرد تحت تصرف الهيئة السائدة في كل الشؤون، ثم تلاه**زينوفون - Xenophon** الذي كتب كتاباً واحدا خاص بالاقتصاد**Acconomicus**  أي **التدبير على فن التدبير المنزلي**، وقد ظهر في هذا الكتاب همة رجال الأعمال الحقيقية، كما يمتاز الكتاب ببعض المبادئ الجديدة التي أصبحت بعد قرون طويلة علماً على فئة من الاقتصاديين الفرنسيين، اسمهم **الفزيوقراطيون - Physiocrats**، ومن تلك المبادئ تفضيل **زينوفون - Xenophon** الزراعة على سائر الفنون، ومنها احترام حق الملكية، ومنها تقليل ساعات العمل بحيث يصبح في وسع أهل  المدينة التفرغ لبعض الاعمال العقلية والأدبية. و **زينوفون - Xenophon** هو من أوصى بالمتاجرة مع الأمم الأجنبية، وتقوية الصنائع وعقد الاتفاقيات الدولية.

تلى **زينوفون - Xenophon** في دمج الاقتصاد بالسياسة **أرسطو - Aristotle** وهو أول من قال بامتزاج سياسة الحكومة بالحياة الاقتصادية، وسبب وجود هذا الرأي في مؤلفاته هو حال جمهورية أثينا في عهده، أي عدم وجود فصل بين الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أثينا.

وبالحديث عن المسائل الاقتصادية في عهد الرومان لن نجد شيء يذكر، فوظائفهم التي يعترف بها في عالم التاريخ كانت حربية سياسية ولم تدل كتابتهم سوى على تقهقر الصنائع والفنون.

أما في العصور الوسطى ”القرون المظلمة“ لم تكن هناك نشاطات تأكد على ممارسة الحياة الاقتصادية آنذاك، غير أن الوضع قد تغير  بعد تشكل المدن الايطالية المستقلة في هذه الفترة تجلت بعض زسمات الحياة الاقتصادية فيها، كالمبادلات التجارية بمفهومها الضيق في تلك الحقبة الزمنية.

وفي العصر الحديث  فقد كان مولد الاقتصاد الحديث في فرنسا على يد الملك **لويس** في القرن الخامس عشر تقريبا، حيث عرف مجال الاقتصاد تطورا من الناحية الأكاديمية العلمي في أوائل القرن السابع عشر، وذاك من خلال أعمال والبحوث العلمية  لمجوعة من المفكرين والعلماء الفرنسيين.

وفي السنوات  الأولي، لما بعد الحرب، توصلت القوى العظمي العالمية ، إلي عقد اتفاقية حول العلاقات الاقتصادية الدولية المستقبلية  .في الغرب تم وضع حجر الأساس لنسق أو نظام بريتون وودز THE  BRETTON  WOODSلإدارة الاقتصادي الدولي، الذي أسس  ووضع أو شيد القواعد اللازمة، لتنظيم وإدارة العلاقات التجارية والمالية ،فيما بين الدول الصناعية العظمي .وفي الشرق دشن  السوفيات هيمنته علي أوربا الشرقية،  التي رسمت القواعد الأساسية،  لنسق اقتصادي دولي ،كخصم منفصل للغرب  -  ومستقر .   أخيرا ، وأثناء العقد الأول، لما بعد الحرب يلاحظ المتتبع للأحداث، أن القسم الأكبر من العالم الثالث، بقي خاضعا من الناحية  السياسية والاقتصادية للغرب وارتبط مع بلدانه المتطورة بعلاقات إمبريالية، رسمية وغير رسمية .هذه الدول لم يكن لها اختيار، في  الإذعان  و القبول ،أو رفض النظام  الاقتصادي الدولي ،الذي أسس لهم (أو نشأ في غيابهم)

كنتيجة لتشغيل الهياكل والقواعد المتفق عليها للتفاعل الاقتصادي الدولي،نجد أن الخلاف حول القضايا والمسائل الاقتصادية خفّض إلي حده الأدنى .كذلك، فإن أهمية المظهر الاقتصادي للعلاقات الدولية، بدت وكأنها تتقهقر  أو تتراجع،  علي الرغم من، أن بعض التطورات، مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ،وقضية الجنيه الإسترليني، كانت  تقفز علي السطح من حين لآخر .  من تطورات ما بعد الحرب أيضا ،نجد أن  التفاعل أو العلاقات الاقتصادية الدولية المتبادلة، قد دحرجت إلي مرتبة مستوى السياسة الدنيا [LOW-POLITICS] .تطور آخر لما بعد الحرب تسبب في تقهقرا للعلاقات الاقتصادية الدولية كان بروز الحرب الباردة .لأن  القضايا أو المسائل التي كانت تدخل في نطاق العلاقات الدولية أخذت حيزا كبيرا من تفكير وجهد صناع القرار و الملاحظين، هي مسائل [الأمن] :بسبب استيلاء أو هيمنة الاتحاد السوفيتي علي شرق أوربا ،وتطور قدرته النووية ،وتقسيم ألمانيا ،وانبعاث اتفاقية منظمة حلف الأطلسي، والاستراتيجية النووية الأمريكية ،والصراع الكوري،و حرب فيتنام، ومسائل الحرب المحدودة

لذلك كله، فإن تحاليل العلاقات الدولية ،قد ركزت علي ما كان يبدو  أنها مواضيع تتعلق بالسياسة العليا [HIGH POLITICS] ،مثل الأمن  والمسائل التي ترتبط بهذا الموضوع، تحاليل النسق [SYSTEMS ANALYSIS]، نظرية اتخاذ القرار ، الاستراتيجية ونظرية اللعبة ، والمحاكاة ، حل الصراع ، كل هذه المواضيع أسست علي أولوية القضايا الأمنية . هذا، لأن واقع العلافات الدولية السائد آنذاك، قوض أركان الفصل بين دراسة الاقتصاد و دراسة السياسة الدولية . معطيات عقود ما بعد الحرب التي صبغت دراسة السياسة الدولية بصبغة الإجماع الاقتصادي، وبقاء تأجج الصراعات العسكرية ،نراها قد تغيرت وتحولت . لذلك نجد أن الابتعاد أو الانشقاق الصيني الروسي ،وفتور علاقات الترابط داخل الحلف الأطلسي ،ساعدت علي استبدال القطبية (تؤجل بالمواربة والحيلة) لسنوات الخمسينات، بنظام دولي أكثر مرونة. وعلي الرغم من أن الوفاق الشرقي-الغربي ،فان(الولايات المتحدة وأوربا الغربية) لم يعودا كثيري الاهتمام جدا بأمنهما العسكري لذلك كله، فإن تحاليل العلاقات الدولية ،قد ركزت علي ما كان يبدو  أنها مواضيع تتعلق بالسياسة العليا [HIGH POLITICS] ،مثل الأمن  والمسائل التي ترتبط بهذا الموضوع، تحاليل النسق [SYSTEMS ANALYSIS]، نظرية اتخاذ القرار ، الاستراتيجية ونظرية اللعبة ، والمحاكاة ، حل الصراع ، كل هذه المواضيع أسست علي أولوية القضايا الأمنية . هذا، لأن واقع العلاقات الدولية السائد آنذاك، قوض أركان الفصل بين دراسة الاقتصاد و دراسة السياسة الدولية .

معطيات عقود ما بعد الحرب التي صبغت دراسة السياسة الدولية بصبغة الإجماع الاقتصادي، وبقاء تأجج الصراعات العسكرية ،نراها قد تغيرت وتحولت . لذلك نجد أن الابتعاد أو الانشقاق الصيني الروسي ،وفتور علاقات الترابط داخل الحلف الأطلسي ،ساعدت علي استبدال القطبية (تؤجل بالمواربة والحيلة) لسنوات الخمسينات، بنظام دولي أكثر مرونة. وعلي الرغم من أن الوفاق الشرقي-الغربي ،فان(الولايات المتحدة وأوربا الغربية) لم يعودا كثيري الاهتمام جدا بأمنهما العسكري.

في نفس الوقت ،الاتفاقية الواسعة، حول القواعد الاقتصادية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، انهارت تحت ثقل وزن القوي الجديدة الأقوى[THE POWERFUL NEW FORCES] من الدول الغربية ،و تحطم نظام بريتون وودز للتسيير، أو انهار. تجدد نشاط وقوة الاقتصاد ين الأوربي والياباني، وجهد وعسر  يقع علي ميزان مدفوعات  الولايات المتحدة، بسبب الحرب الفيتنامية أولا ثم الأزمة البترولية،والتضخم ونمو الأسواق الرأسمالية الطوعية، الاختيارية، الإرادية. كل ذلك قاد إلي تفكك وتحلل النسق النقدي الدولي، الذي طور بعد الحرب العالمية الثانية . موازاة مع نمو المجموعة الاقتصادية الأوربية كقوة اقتصادية  ،وديناميكيات التجارة اليابانية ،والكساد المرتد والمتكرر ، والتضخم المخيم أو المحلق [ THE SOARING INFLATION]، عوامل أقل ما يقال عنها أنها كادت أن  تهدد العلاقات التجارية فيما بين وحدات المنظومة الغربية  .

أنماط دولية جديدة للإنتاج، وضعت تحدي متعدد الوجوه للنظام الدولي السياسي والاقتصادي التقليدي . في الشرق،الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية الشيوعية أوجدوا نسقهم المغلق المنضبط للتنمية الاقتصادية والتفتوا إلي الغرب من أجل سد نقص التجارة والتكنولوجيا فقط .و كانت تصرفات الصين تدل علي رغبتها في زيادة الارتباطات الاقتصادية مع الدول المتقدمة صناعيا . وفي الجنوب ،أي في دول العالم الثالث المستقلة حديثا ،كانت البلدان حديثة الاستقلال ،مثقلة بمشاكل اقتصادية جديدة، وطلب اقتصادي جديد،هذا وقد وصلت إلى حلبة الملعب الدولي متأخرة. الاعتبارات السياسية الرئيسية، لهذه البلدان كانت هي التنمية الاقتصادية ،المساعدة، التجارة والاستثمار الأجنبي، والاستقلال النهائي .ولكن الإشكالية الكبرى التي أصبحت مطروحة هي: كيف ستندمج اقتصادات هذه الدول في الاقتصاد الدولي ؟ فعلا، أصبحت إشكالية كبري . مع العلم أن ،بعض البلدان التي كانت توصف بأنها  أقل تطورا –البرازيل ،المكسيك وجنوب كوريا علي سبيل المثال –كان لها اقتصاديات أكثر نشاطا وحيوية ، استطاعت أن تهدد حتي بعض القطاعات الحساسة في بعض الدول المصنعة

قليل من البلدان الجنوبية،نجدها قد نطت إلي المسرح الاقتصادي الدولي ،وفي حوزتها ثرواتها البترولية الجديدة .غير أن أغلبية بلدان العالم  الثالث،والحالة هذه ،قد وقعت ضحية للنسق الاقتصادي الدولي الحالي . وواجهت عوائق عديدة  كانت تعرقل محاولات التنمية الاقتصادية . لذلك كله ،فالعالم الثالث كمجموعة كان يطالب  بإنشاء نسق اقتصادي دولي جديد، وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول،بين الذين يملكون  [THE HAVES] والذين لا يملكون  [THE HAVE NOTS]. إذن ،وكما نرى يأن  الإجماع الاقتصادي الذي ساد لفترة ما بعد الحرب كان يتفكك وأن المسائل الاقتصادية أصبحت تنبعث من جديد لتطرح نفسها إلي جانب مسائل الأمن .هذه المواضيع، أصبحت هي هدف التركيز في العلاقات الدولية .لذلك ،إذا كانت النظرية والتحليل تحافظان علي اتصالهما بالواقع،سيكون من الضروري بناء الجسور ومحو الفجوة التي كانت تفصل بين السياسة والاقتصاد، لاكتشاف التداخل بينهما ضمن النسق الدولي .

وعقب إنهيار اتفاقية بريتون وودز النقدية إلى جانب أزمة حظر النفط في سبعينات القرن الماضي وتحديدا في عام 1973، تبلور علم الاقتصاد السياسي الدولي وتحول إلى علم مستقل. قبل ذلك الحين، كان يتم التعامل مع علمي الاقتصاد والسياسة كعلمين منفصلين، حيث اعتمد الأول على القانون والتاريخ بينما بدا الأخر علم غير واقعي. وقد جاء الاقتصاد السياسي الدولي لملى تلك الثغرة مؤلفة ما بين التحليل السياسي والاقتصادي بهدف معالجة الإشكالات الإجتماعية في سياق العولمة.

منذ أكثر من قرن ونصف، اهتم الاقتصاد السياسي الدولي بثلاث أيديولوجيات أساسية وهي الماركسية، الليبرالية والقومية. كان لكل منهما | نظرة مختلفة للاقتصاد العالمي وتقوم بمعالجة مواضيع محدد منها التجارة وتوزيع الثروات، وأيضا تأثير السياسة على المنافسة والعلاقات الدولية، بينما يبقى هناك اختلافات أساسية تتعلق بدور السوق والدولة في تدبير المجتمع على المستوى المحلي والدولي.